وحدة (الإيدز) بالمجلس الوطني للسكان تنفذ حملة توعوية حول الإيدز بالمحويت

الحملة الإعلامية التوعوية تحمل دلالات خاصة ولها تأثير كبير كونها تستهدف الجمهور مباشرة

حققت الحملة الهدف المنشود .. ومكافحة الإيدز بحاجة إلى جهود الجميع

اختتمت أمس الأول بمحافظة المحويت فعاليات الحملة الإعلامية التوعوية بمرض الإيدز وطرق الوقاية منه التي شهدتها المحافظة على مدى أسبوع خلال الفترة (3 - 9) من الشهر الجاري ونفذتها وحدة مشروع الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بهدف رفع نسبة الوعي المجتمعي بمخاطر الإيدز خاصة في أوساط الشباب وترسيخ مبدأ التعايش مع المصابين دون الانتقاص من حقوقهم المجتمعية.

وتضمنت الحملة في مرحلتها الأولى محاضرات توعوية عن المرض لشباب الكشافة والمرشدات والطلاب المشاركين في المخيمات الصيفية وجنود من الأمن المركزي بالمحافظة ألقاها كل من: مجاهد الشعب – مدير عام الإعلام والتوعية بالمجلس الوطني للسكان، وعبدالملك شرف الدين الخبير الوطني في المجال السكاني،

وعبد الرحمن الشميري – مشرف الحملة ـ المسؤول الإعلامي لوحدة مشروع الإيدز، والدكتور إبراهيم الشيباني منسق مشروع الإيدز بالمحويت.

أما المرحلة الثانية من الحملة فتضمنت الاستهداف المباشر للجهود عبر سيارات الإعلام المتنقلة في الشوارع والأسواق وأماكن التجمعات السكانية من خلال تناول مفاهيم ومعلومات وأسئلة عن المرض يتم إلقاؤها بصورة مباشرة على الجمهور وتوزيع جوائز تشجيعية على الفائزين، إلى جانب تقديم عرض مسرحي عن الإيدز وكيفية التعامل مع المصاب في المرحلة الثالثة للحملة التي اختتمت بالحفل الخطابي والفني.

ولتسليط الضوء على هذه الحملة الإعلامية التوعوية أجرت صحيفة (14أكتوبر) لقاءات مع عدد من المختصين والمهتمين والمواطنين في المحافظة لمعرفة آرائهم عنها ومدى الاستفادة منها.. إجمالي الحصيلة في ما يلي :-

رفع الوعي المجتمعي

بداية تحدث الأخ/ عبدالرحمن الشميري- مشرف الحملة المسؤول الإعلامي لوحدة مشروع الإيدز قائلاً: هذه الحملة الإعلامية التوعوية التي تنفذها وحدة مشروع الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في محافظة المحويت تأتي امتداداً لحملات إعلامية مماثلة نفذتها الوحدة خلال الأشهر الماضية في محافظات (الحديدة، تعز، حجة، المحويت حالياً) بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي باليمن، وتهدف إلى رفع نسبة مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر نقص المناعة البشرية الإيدز خصوصاً في أوساط الشباب وترسيخ مبدأ التعايش مع المصابين دون الانتقاص من حقوقهم المجتمعية.

وأوضح أن هذه الحملات الإعلامية تحمل دلالات خاصة ولها تأثير كبير في أوساط الجماهير باعتبارها تستهدف الجمهور مباشرة في الميدان وفق خطط مدروسة تحقق الأهداف المرجوة، فهذه الحملات تنفذ على مدى أسبوع كامل في المحافظة المعنية وتشمل ثلاث مراحل تبدأ بمحاضرات توعوية عن الإيدز تستهدف شريحة الشباب الذكور والإناث في المراكز والمخيمات الصيفية وكذلك شريحة الكشافة والمرشدات، والمرحلة الثانية تتمثل في التوعية عبر الإعلام الجوال الذي يجوب الشوارع والأسواق العامة وأماكن التجمعات السكانية لتوزيع البروشورات التوعوية المختلفة بالترافق مع توزيع جوائز عينية دعائية على الجماهير المشاركين في الإجابة عن الأسئلة الموجهة للجمهور في تلك التجمعات، ويتم تعميد ورفد تلك المراحل بمرحلة العرض المسرحي الجماهيري الذي يستقطب الجماهير لمتابعة مسرحيه هادئة تتناول قضية مصاب الإيدز لتعميق مبدأ الوعي بكيفية التعامل السليم مع مصاب الإيدز وإزالة الوصمة المجتمعية التي تلحق به، بالإضافة إلى توزيع أسئلة استبيان على المشاهدين والمستهدفين قبل عرض المسرحية لقياس وتقييم نسبة الوعي قبل وبعد الحملة ومنح الجوائز النقدية والعينية.

وأكد ضرورة تكاتف جهود الجميع للتوعية بمرض الإيدز من خلال الجهد الرسمي والشعبي ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة باعتبار مكافحة الإيدز مسؤولية وطنية في المقام الأول لأن الايدز آفة مجتمعية تهدد مستقبل الشعوب ينبغي أن يتصدى لها الجميع، ونحن في وحدة مشروع الإيدز وفي إطار عملنا التوعوي المتواصل نأمل من خلال هذه الحملات تحقيق مزيد من الوعي المجتمعي بقضايا الإيدز لما فيه مصلحة المجتمع.

طريقة مبتكرة

من جانبه أشاد الأخ/ إبراهيم الأديب – مختص في وحدة الإيدز بالمحافظة – بهدف الحملة الإعلامية وتنوع أساليب إيصال الرسائل التوعوية عبرها، مؤكداً استفادة الجمهور من هذه الحملة واكتسابهم معارف جديدة عن الإيدز تضاف إلى معارفهم ومعلوماتهم السابقة لأنها استمرت أسبوعاً كاملا واستهدفت الجمهور بشكل مباشر وميداني في أماكن التجمعات السكانية والأسواق والشوارع والشباب المشاركين والمشاركات في المراكز الصفية وفرق الكشافة والجنود ورجال المرور من خلال خطة إعلامية توعوية متميزة وفقاً لمراحل درست بعناية.

لقاءات/ بدر الغشم

وقال إن الطريقة المبتكرة التي تم استخدامها لجذب الجماهير حول سيارات الإعلام الجوالة كانت موفقة جداً وساهمت بشكل كبير في لفت أنظار الجميع وأجبرتهم على الاستماع والتركيز على مضمون ما يلقى من معلومات توعوية عن الإيدز عبر مكبرات الصوت ليتسنى لهم المشاركة في الحديث عن الإيدز في الميكرفون وكذا الإجابة عن الأسئلة التي توجه إليهم والفوز بالجوائز العينية، وبالتالي ضمان وصول رسائل التوعية.

وأوضح أن الحملة حظيت بالتفاعل من قبل المستهدفين ويجب أن تستمر وتتواصل من حين لآخر ولابد من أن تعمم على مستوى جميع المحافظات وأن تستهدف المديريات حتى تتمكن من إيصال التوعية الصحية إلى كل المسامع لنتمكن من الحد من انتشار مرض الإيدز.

أسلوب شيق ومثير

* ويقول الأستاذ/ علي عبدالرحمن العريجي – مدرس في المعهد العالي لتدريب وتأهيل المعلمين بالمحويت: بادئ ذي بدء أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان القدير للمجلس الوطني للسكان وحدة الإيدز وبخاصة أعضاء الحملة التوعوية ضد مرض الإيدز والذين كان لهم الدور البارز في توعية المواطنين في المحويت بهذا المرض الخطير الذي يهلك البلاد والعباد حيث كانت الحملة تستهدف وبخاصة تجمعات الناس وتقوم بتوزيع أسئلة للجمهور حول عن المرض الخطير.

وأضاف: باعتقادي إن هذه الطريقة تزيد من المعلومات الجديدة وتثبيت المعلومات القديمة حول هذا المرض، وكان أسلوبهم في توعية المواطنين شيقاً ومثيراً في عرض الأسئلة حيث تفاعل الجمهور مع أعضاء الحملة تفاعلا قوياً وما يبعث على الراحة أن المواطنين استفادوا من هذه الحملة القيمة وكذا قيامهم بعمل لطيف ومشجع وحافز وتوزيع جوائز على الجمهور ما زاد من تفاعل المواطنين مع الحملة، وقد قامت مشكورة بتوزيع بروشورات توعوية على المواطنين من أجل تثقيفهم وزيادة المعلومات لديهم وكان لها أثرها الطيب في نفوس المواطنين، وكذلك الملصقات الإرشادية التي غطت جميع الأسواق المركزية وأماكن التجمعات السكانية والشوارع وواجهات المحلات التجارية والجهات الحكومية.

وأشار إلى أن الحملة حققت الهدف المنشود وفي الحفل الختامي أقيمت مسرحية رائعة وممتازة عن الإيدز نالت الإعجاب من قبل المشاهدين وكانت مسرحية هادفة تفاعل معها الجمهور تفاعلاً طيباً.

ودعا المجلس الوطني للسكان وبخاصة وحدة الإيدز إلى الاستمرار في إقامة هذه الحملات لما لها من دور بارز في توعية الناس حول الأمراض التي تستهدف أبناءنا وبناتنا الذين أصبحوا معرضين لكثير من هذه الأمراض بسبب الانفتاح والعولمة والتي أصبح في ظلها العالم قرية واحدة.

حملة توعوية هي الأولى من نوعها

* أما الأخ/ عادل الحاشدي – مواطن من محافظة المحويت فقد تحدث بالقول: هذه هي المرة الأولى التي تقام فيها حملة توعوية بهذا المرض بهذا الشكل، أي «المحاضرات والنزول المباشر إلى الشوارع والأسواق الشعبية وتعريف المواطنين عن طريق الإعلام الجوال بهذا المرض وخطره وأسباب انتقاله وطرق الوقاية منه» ولأول مره أعرف أن عدد المصابين بهذا المرض بلغ أكثر من 2700 حالة وأن وراء كل حالة أكثر من عشر حالات مخفية وكذلك كان للحملة جانب إيجابي في جذب أكبر عدد من المواطنين عن طريق إلقاء بعض الأسئلة عن هذا المرض وأسباب انتقاله وطرق الوقاية منه وتوزيع جوائز عينية ونقدية للفائزين ما ساعد كثيراً في الوصول إلى أكبر شريحة من الناس وكذا الملصقات التي تحمل العبارات المعبرة والرسومات التي تدل الناس على أن مريض الإيدز إنسان يجب أن نساعده ونأخذ بيده ليخرج من محنته ويصبح إنساناً فاعلاً في المجتمع وحتى لا يتحول إلى منتقم من مجتمعه، وعرفنا أن المرض يمكن أن ينتقل عبر أساليب مختلفة وكنا نظن أن المرض لا ينتقل إلا عن طريق الزنا.

وأتمنى أن تستمر مثل هذه الحملات التي توعي الناس بمخاطر تلك الأمراض التي ربما يجهلها كثير من الناس أو يجهلون طرق انتقالها، وأن يقوم الشباب المتعلم بتوعية الناس في المنازل والشوارع والمدارس والمقايل وفي أي مناسبة بمخاطر هذا المرض الذي لا يمكن علاجه حتى الآن وألذي لا يمكن أن يكتشف أن الشخص مصاب به إلا بعد مرور عدة سنوات.

التعايش مع المصاب

وقال الأخ/ محمد الزكري – مواطن من أبناء المحافظة: استفدنا كثيراً من هذه الحملة وعرفنا معلومات جديدة لم نكن نعرفها في السابق وكانت لدينا معلومات خاطئة في كيفية التعامل مع المصاب حيث كنا نظن أنه إذا أصيب شخص بهذا المرض الخطير فعلينا عزله وإغلاق الأبواب عليه حتى يتوفى خشية أن ينتقل إلى شخص آخر وأنه يجب أن يحبس في السجن ولكن بعد هذه الحملة عرفنا أن أي شخص يمكن أن يصاب بالإيدز وأن المريض بالإيدز مثله مثل أي مرض آخر يجب أن يعامل معاملة حسنة وأن نتعايش معه بشكل طبيعي، وقد شجعتنا الحملة على إجراء الفحص الطوعي وعدم التخوف من التعايش مع المصاب كوننا قد عرفنا وسائل وطرق انتقال المرض من شخص مصاب إلى شخص سليم.

■ عبدالرحمن الشميري

■ ابراهيم الاديب

تنظيم الأسرة..هو الحل

أمين عبدالله إبراهيم

لا يزال الكثير من المراقبين والمحللين والخبراء في مجال السكان والتنمية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني يصنفون بلادنا اليمن على أنها من البلدان الأقل نمواً وذلك نتيجة لما تواجهه من تحديات عديدة وكبيرة في كثير من الجوانب والمجالات المختلفة،وعلى رأس تلك التحديات وأهمها وأخطرها استمرار بقاء معدلات النمو السكاني والخصوبة مرتفعة،خاصة إذا ما قورنت بدول الجوار والدول العربية الأخرى والدول النامية أيضاً ناهيك عن الدول المتقدمة،الأمر الذي أدى إلى ظهور خلل واضح وكبير بل ملموس أيضاً بين السكان واحتياجاتهم المتزايدة وما هو متاح من موارد اقتصادية،حيث لا تزال بلادنا اليمن تعاني من محدودية الموارد وزيادة الإنفاق لتغطية متطلبات واحتياجات هذه الزيادة الرهيبة في أعداد السكان التي تبلغ أكثر من 700 ألف نسمة تستقبلهم بلادنا سنوياً،ولو استمر المعدل على هذا النحو فإن جميع خطط التنمية بمختلف المستويات والمجالات ستتعثر وتتأخر وقد تتوقف لفترة أو لفترات معينة وبالتالي تضطر البلاد إلى الاستدانة لإطعام الأعداد الغفيرة التي تتزايد عاماً بعد عام من السكان،والتي أصبحت تمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي وأمن اليمن القومي.

لذلك فإن مصلحة سكان اليمن في ظل هذه الظروف الصعبة،تحتم ضرورة اللجوء إلى تنظيم النسل (تنظيم الأسرة) للحد أو للتخفيف على الأقل من وتيرة تصاعد وارتفاع معدلات الزيادة السكانية المخيفة،حتى يمكن تحقيق المواءمة بين الزيادة السكانية وما تتيحه مواردنا من إمكانيات لاستيعاب هذه الزيادة وتوفير أسباب العيش الكريم للمواطنين،ونضمن لأطفالنا الحق في الرعاية الطيبة والمتميزة ولشبابنا الحق في الحياة الكريمة والسعيدة.

ولكي يتحقق ذلك الأمر الجلل،لابد أولاً من استيعاب وفهم المشكلة السكانية من جميع زواياها وأبعادها وجوانبها ومجالاتها المختلفة اجتماعياً وفكرياً واقتصادياً وعلمياً ومادياً باعتبارها قضية شعب ووطن ومصير،ثانياً:لابد من تنفيذ حملة قومية لمواجهة المشكلة السكانية،تتعامل مع القضية بكل أبعادها ومحاورها وتشارك فيها الدولة والقطاع الخاص والأحزاب والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني،وتقودها أجهزة الإعلام وأقلام الكتاب والمفكرين،ويدعمها خطاب مستنير للخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين.

وينبغي لهذه الحملة تحقيق التكامل بين شركاء الوطن في تحمل المسؤولية أمام هذه الحملة من أجل الوصول إلى توافق مجتمعي يحقق أهداف الحملة ويضع هذه المشكلة كأولوية رئيسية على جدول أعمال المحافظين والمجالس المحلية،كما ينبغي أن تشكل هذه الحملة وقفة يمنية جادة ومصيرية لدراسة الوضع السكاني الراهن وانعكاساته في المستقبل،خاصةً أن الخبراء أكدوا ان تعدادنا عام2035م سيصل إلى حوالي 61 مليون نسمة في حال استمرت معدلات النمو السكاني والخصوبة كما هي عليه الآن.

أخيراً،يجب أن تستهدف هذه الحملة مراجعة السياسات والبرامج السكانية القائمة مراجعة علمية دقيقة ومتأنية من أجل خفض معدل الزيادة السكانية السنوية والارتقاء بالخصائص السكانية لمكافحة الأمية والتسرب من التعليم وعمالة الأطفال،وإعادة رسم الخريطة السكانية لتحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان على المحافظات بعد أن أصبحت الزيادة السكانية شيئاً ملموساً لكل مواطن في حياته اليومية مثلا في ازدحام الطرق ومشكلات المرور والمواصلات والعشوائيات وانخفاض نصيب الفرد من الدخل والخدمات.

مخاطر تعرض المولود للبرودة بعد الولادة مباشرة

إن تعرض الوليد للبرودة بعد الولادة مباشرة يؤدي إلى مخاطر عديدة خاصة إذا كان ناقص النمو أو الوزن، حيث أن المخزون لديه من الدهون تحت الجلد غير متكون بالشكل المطلوب وبهذا يتأثر بالبرودة، وقد وجد أن البرودة تحدث هبوطاً في نسبة السكر في الدم لدى الوليد وهذه من المضاعفات الخطرة على خلايا الدماغ خاصة.

ويكون المولود الخديج "ناقص النمو" أو المولود ناقص الوزن أكثر عرضة لمخاطر البرودة نتيجة لوجود جلد رقيق وغير مبطن بطبقة دهنية وعدم اكتمال نمو الجهازين التنفسي والعصبي،وهذا بدوره يجعل كمية الأكسجين الواصلة إلى الدماغ قليلة والعوامل المذكورة آنفاً تؤثر بشكل رئيسي على مراكز الخلايا في الدماغ وتحدث مضاعفات خطرة على المولود.

كما أن الرضاعة مباشرة بعد الولادة لها آثار إيجابية على صحة المولود فيحصل على غذاء وطاقة، وتحمي مادة اللبا المولود من الجراثيم الموجودة في البيئة الجديدة، كما أن مادة اللبا غنية بالمواد المضادة للجراثيم والدهون المفيدة والسكريات، ويعتبر هذا الوقت مناسباً لتعليم الوليد كيفية الرضاعة حيث إن انعكاس الرضاعة لديه قوي، كما تعمل الرضاعة بعد الولادة مباشرة على تقوية شعور الأم نحو وليدها ورغبتها في رعايته، وتطمئن نفسها لنجاحها في عملية الحمل والولادة، كما تمثل الرضاعة الأولى تنبيهاً لحلمة الثدي، وهذا يساعد في إدرار الحليب وانقباض الرحم، فيقلل النزيف بعد الولادة.

دراسة إحصائية حديثة تؤكد أهمية نشر الوعي الإحصائي في المجتمع

بيانات العمر والنوع عماد أي تحليل ديموغرافي

بشير الحزمي :

دعت دراسة إحصائية حديثة إلى أهمية نشر الوعي الإحصائي في المجتمع والتعريف بأهمية بيانات العمر بالنسبة للدراسات والمؤشرات الديموغرافية والوثائق المطلوب توفرها لدى المواطن كشهادة الميلاد والبطاقة العائلية وغيرها من الوثائق لمساعدة الباحث في الحصول على الأرقام الدقيقة للأعمار.

وركزت الدراسة التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء ضرورة الاهتمام بجمع بيانات العمر في جميع الأعمال الميدانية من خلال تدريب الباحثين على الأساليب المختلفة للتقصي وجمع بيانات العمر من الميدان والتي تتضمن الحصول على بيانات تتوفر فيها نسبة كبيرة من الثقة والدقة، وألا يتم قبول أية أعمال يبلغ عنها إلا بعد التأكد من أنها صحيحة.

وأشارت إلى أن بيانات التعداد السكاني والمساكن عادة تتعرض لكثير من الأخطاء ترجع في معظمها إلى أخطاء الإدلاء بالأعمار التي تنتج عن أسباب متنوعة منها ما يتعلق بالجهل بالعمر الحقيقي والإدلاء بأي عمر تقريبي عوضاً عن ذلك وهو ما يؤثر بصورة أو بأخرى على الاستخدامات المتعددة لبيانات التعداد.

وبينت أن بعض الأخطاء في التعداد تنتج عادة عن تعدد مراحل تنفيذ التعداد وتداخلاتها وكثرة عدد المشاركين بهذه العملية، إضافة إلى قصر فترة تنفيذ تلك المراحل. واعتبرت الدراسة أن وجود أخطاء في البيانات يؤثر على فاعلية استخدامها والاعتماد عليها في استخراج مؤشرات تستخدم في التعرف على الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بفئاته المختلفة. وحسب الدراسة فإن ذلك يقتضي إجراء معالجات نوعية للبيانات باستخدام الأساليب العلمية الحديثة المتبعة في مثل هذا النوع من الدراسات بغرض رفع مستوى دقتها وزيادة درجة الثقة بها وتسهيلاً لاستخدامها، الأمر الذي يتطلب إجراء تحليلات معينة للكشف عن الأخطاء وتحديد حجمها وأبعادها كخطوة أولى قبل البدء بالمعالجات الضرورية، وفندت الدراسة الأخطاء التي تعاني منها البيانات التي توفرها التعدادات السكانية وصنفتها إلى نوعين رئيسيين، يتمثل الأول في الأخطاء المتعلقة بالشمول والحصر من حيث التكرار أو الحذف، ويكون ذلك على مستوى الفرد عندما يحذف من الأسرة لأي سبب كان كنسيان شخص أو طفل أو تعمد عدم ذكر الإناث أو الأسرة بأكملها نتيجة النسيان أو الإهمال أو عدم المعرفة بوجودها، كما يمكن أن يقع الحذف لمنطقة كاملة أو جزء منها لنفس الأسباب. أما النوع الثاني من الأخطاء فيتعلق بدقة الإدلاء ببيانات الأفراد الذين تم حصرهم في التعداد كالنوع والعمر والحالة الزوجية والعمر والعمل والمهنة والنشاط الاقتصادي وغيرها. ومع أن التعداد وفر خصائص كثيرة عن المجتمع من خلال الاستمارة المصممة لهذا الغرض، إلا أن هذه الدراسة ركزت على الخصائص العمرية والنوعية للسكان بشكل مستقل نظراً لأهمية هذه البيانات لكونها تستخدم في أي تصنيفات للبيانات الأخرى في أي من الحقول الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن كونها القاسم المشترك في الخصائص المستخدمة في مختلف الأبحاث.

وفي ما يتعلق بإستراتيجية التحليل التي اتبعتها هذه الدراسة لغرض تقييم دقة بيانات التركيب العمري والنوعي فقد ركزت على استخدام أساليب التحليل المتنوعة بحيث يتم الانتقال من العموميات إلى الأمور الأكثر تفصيلاً، حيث تناول التركيب العمري والنوعي حسب الفئات العمرية والوقوف على التغيرات والتباينات التي طرأت في تعداد 2004م مقارنة بتعداد 1994م لكل من الذكور والإناث بشكل منفصل على مستوى المحافظة والحضر والريف.

وتوصلت نتائج التحليل إلى أن الإدلاء بالأعمار في تعداد 2004م كان أفضل مما هو في التعداد السابق في 1994م إلا أن التحسن الذي طرأ لاحقاً لم يكن بالقدر الكافي الذي يمكن معه اعتبار أن البيانات العمرية كانت دقيقة، وفي المقابل كان التحسن المذكور شاملاً لجميع المحافظات بدرجات متباينة. ويعود ذلك التحسن إلى أن مفهوم العمر بالنسبة للسكان ومفهوم الرقم قد أصبح أكثر وضوحاً من السابق مع زيادة انتشار التعليم والوعي في الفترة السابقة.

وخلصت الدراسة إلى أن بيانات العمر والنوع عماد أي تحليل ديموغرافي، وعماد أي تحليل لبيانات التعداد.. مشيرة إلى أن العمر والنوع هما خبز الحياة لأي بحث ديموغرافي، نظراً لما يوليه المخططون الاقتصاديون والاجتماعيون والديموغرافيون وغيرهم من اهتمام كبير للتركيب العمري والنوعي للسكان.

وطبقاً للدراسة فإنه لأهمية بيانات العمر والنوع وارتباطها الكبير والمباشر مع مختلف الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، يجب أن تستوفى بأكبر قدر ممكن من الدقة، حيث انه غالباً ما تكون الدقة المطلوبة بعيدة المنال، وخصوصاً في الدول النامية، حيث عادة ما يعتري بيانات هذه الدول الكثير من الأخطاء نتيجة للجهل بالمعلومات.

ولفتت إلى أن الأخطاء في ذكر بيانات العمر تعد الأكثر وضوحاً بل لأنها مترابطة وتحدد معالم المجتمع الديمغرافية خاصة وأن الخصوبة والوفاة هما المحددان الرئيسيان للنمو السكاني ولكون بيانات الخصوبة والوفيات مثلها مثل بيانات العمر والنوع تتعرض بطريقة أو بأخرى إلى الأخطاء ولاسيما الأخطاء الناجمة عن الإغفال أو الإسناد لبيانات الخصوبة وقصور التسجيل بالنسبة للوفيات.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية المعطيات السكانية التي تتناولها بما يسهم في مساعدة الباحثين لإعطاء أرقام إحصائية دقيقة يتم في ضوئها وضع الخطط ورسم السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة والارتقاء بالمجتمع في شتى مجالات ومناحي الحياة.